

The Philosophy of Legal Education and its Impact on Social Cohesion

Maryam Saleh Suleiman Haroun*

Department of Philosophy, Faculty of Arts, University of Derna, Derna, Libya

فلسفة التربية القانونية وأثرها في التماسك المجتمعي

مريم صالح سليمان هارون*

قسم الفلسفة، كلية الآداب، جامعة درنة، درنة، ليبيا

*Corresponding author: Marimsalh278@gmail.com

Received: February 13, 2026

Accepted: March 28, 2026

Published: April 10, 2026

Copyright: © 2026 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (<https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>).

Abstract:

This study attempts to address a topic of paramount importance to social stability, focusing on the impact of the philosophy of legal education on social cohesion and the necessity of integrating it into the curricula of educational institutions in the country. The absence of legal awareness among individuals regarding their duties and rights contributes to the development of negative behavior within society, which in turn affects social relations and bonds between individuals. The philosophy of legal education cultivates in individuals the skills for positive interaction with other members of their community and contributes to building bonds of cohesion, integration, and solidarity among them, which positively impacts development in the country. The philosophy of legal education helps create a generation that understands its duties and rights. This understanding dismantles the notion of confusing duty and right, as such confusion is a factor in the erosion of social cohesion. Furthermore, it facilitates the rational resolution of problems and crises facing the state, prioritizing the common good over individual interests, thus avoiding chaos and destruction. In conclusion, the study reached several key findings, most notably that an individual's understanding of legal texts in their country requires instruction in the philosophy of legal education. This philosophy aims to raise awareness of one's duties and rights, which in turn influences their understanding of the boundaries of their interactions with other members of society. Furthermore, the philosophy of legal education fosters an atmosphere of integration and cohesion among members of society, contributing to the sustainability of social stability.

Keywords: Education, Social Cohesion, Philosophy, Law.

الملخص:

تعد هذه الدراسة محاولة لطرح موضوع ذو أهمية بالغة في الاستقرار المجتمعي، حيث تدور الدراسة حول أثر فلسفة التربية القانونية في التماسك المجتمعي. وضرورة إدراجها ضمن المناهج التعليمية في المؤسسات التربوية للدولة. فغياب الوعي القانوني عند الفرد بواجباته وحقوقه يساهم في نشوء السلوك السلبي لديه داخل المجتمع، ما يؤثر على العلاقات والروابط الاجتماعية بين الأفراد. إن فلسفة التربية القانونية تنمي لدى الفرد مهارات كيفية التعامل الإيجابي مع باقي أفراد مجتمعه وتساهم في بناء أواصر الترابط والتكامل والتضامن بينهم ما ينعكس إيجابياً على التنمية في الدولة. فلسفة التربية القانونية تساهم في خلق جيل يُدرك ما عليه من واجبات وما له من حقوق هذا الإدراك ينسف فكرة الخلط بين الواجب والحق، لأن الخلط بينهما هو أحد عوامل هدم التماسك المجتمعي. كما تساعد على إمكانية حل الإشكاليات والأزمات التي تتعرض لها الدولة بالعقل وتقديم مصلحة الجميع على مصلحة الفرد، بعيداً عن الفوضى والتدمير. ختاماً توصلت الدراسة لعدة نتائج أهمها إن فهم الفرد للنصوص القانونية في دولته يحتاج إلى تدريسه فلسفة التربية القانونية، التي دورها هو توعية

الفرد يواجهه وحقه، هذه التوعية تؤثر في مدى إدراكه لحدوده في تعاملاته مع باقي أفراد المجتمع. كما أن فلسفة التربية القانونية تخلق جواً من التكامل والترابط بين أفراد المجتمع ما يساعد على استدامة الاستقرار المجتمعي فيه.

الكلمات المفتاحية: التربية، التماسك المجتمعي، الفلسفة، القانون.

المقدمة:

دأب الفكر الفلسفي من بداياته على محاولة فهم الوجود ومعرفة علاقته بالله والإنسان، كما سعى الفكر الفلسفي إلى إدراك الإنسان وما حوله، هذه المحاولات الفلسفية تجلت في وضع النظريات والآراء حول ذلك الوجود وما يواجهه الإنسان من تحديات ومشاكل الأمر الذي أدى بالفلسفة أن تبحث في كافة مجالات الطبيعة والحياة الإنسانية لتقديم أفضل الأفكار. ومن بين التحديات التي واجهت الإنسان وكيانه المجتمعي هو كيفية المحافظة على الاستقرار والتماسك في المجتمع، هكذا توجهت الفلسفة لمحاولة وضع الأسس التي تمهد لبناء اجتماعي مترابط ومتكامل، وكانت من بين تلك الأسس نظرية التربية. لقد انشغل الفكر الفلسفي منذ بدايات الحضارة الإنسانية بفكرة التربية وأهميتها ودورها في صقل الإنسان، حتى يمكنه الاندماج في الجماعة، تلك الجماعة التي أكد لنا الفلاسفة أمثال أفلاطون أرسطو، ابن خلدون، لوك، روسو، أنه ليس للإنسان غنى عنها بالرغم من ذلك التجمع من تضارب مصالح واختلافات دينية وعرقية وسياسية وثقافية، كل ذلك من شأنه أن يهدد وحدة الجماعة وتماسكها.

لمواجهة هذه المشكلة جاءت محاولات الفلاسفة للفت نظر الأفراد والمؤسسات في المجتمع للتأكيد على الدور الذي تؤديه التربية في تهذيب النفوس وتوعية العقول، حتى يؤدي الإنسان دوره بشكل فاعل وإيجابي داخل التكوينات الاجتماعية وعلى اختلافها وتنوعها.

إن البحث في نظرية التربية عند الفلاسفة يكشف تعددها وتنوعها، فمنها التربية الاجتماعية - التربية الدينية - التربية الأخلاقية - التربية النفسية - التربية السياسية - التربية القانونية، أنواع التربية تلك تشترك في هدف واحد وهو تنمية قدرات الإنسان وتهذيبها، بحيث يستطيع التكيف داخل الجماعة.

مما هو معروف أن التربية عملية تنشئة تبدأ منذ المهد وحتى الكهولة، فهي عملية مستمرة ومتجددة، لأن المجتمع كيان متطور ومتغير، فهو كما يقول أوجست كونت يخضع لعملية ديناميكية مستمرة. هكذا تضع الدول فكرة التربية ضمن مناهجها التعليمية باعتبارها أداة من أدوات العملية التعليمية السليمة.

تحاول هذه الدراسة تسليط الضوء على دور التربية القانونية في بناء الفرد الإيجابي الذي يدعم المجتمعي، كما أنها أي الدراسة - تتناول فكرة التربية القانونية من منطلقات فلسفية، حيث تندرج هذه الدراسة تحت موضوع الغاية من القانون أو وظيفة القانون والتي هي من أهم مواضيع فلسفة القانون التي تبحث في الوجود القانوني والمنهج القانوني.

هذه الدراسة تسعى للبحث في عدة مواضيع منها:

- فلسفة التربية ضرورة إنسانية.
- فلسفة القانون ضرورة اجتماعية.
- فلسفة التربية القانونية.
- أثر التربية القانونية في التماسك المجتمعي.

مشكلة الدراسة:

تسعى معظم الدول لبناء نظام تربوي شامل للأفراد، يساهم في تقديم ورقي المجتمع، وتستخدم سبلًا شتى لتحقيق ذلك الهدف، تلك الدول أدركت أهمية التربية في خلق الفرد المستقر نفسياً والمدرک علمياً وتعليمياً، والمعني سياسياً وقانونياً، والذي يُحافظ على بناء مجتمعه ووحدة أطرافه، هذا الفرد هو المواطن الصالح.

إلا أنه توجد بعض الدول أو المجتمعات تعاني من غياب أثر التربية الصحيحة المبنية على أهداف واضحة لنشر الوعي التربوي للفرد فيما يتعلق بكافة جوانبه الأخلاقية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والدينية والقانونية. فلا يمكن الاهتمام بجانب منها وإهمال جانب آخر، فكلها تعمل معاً لضمان الوحدة والتماسك داخل الجماعة. تتركز مشكلة الدراسة في البحث عن أهمية التربية القانونية كمقوم تربوي من شأنها تعزيز الوعي القانوني لدى الأفراد، باعتبار أن غيابها يؤثر على باقي أنواع التربية الأخرى.

هدف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى زيادة الاهتمام من قبل المؤسسات في الدولة لنشر الوعي بالتربية القانونية عند الأفراد، والعمل على إيجاد آلية فاعلة يدرك بها الفرد أن ثقافته وتربيته القانونية السليمة تساهم في تماسك مجتمعه.

أهمية الدراسة:

تتلخص أهميتها في كونها محاولة للدفع بالأفراد والمؤسسات نحو فهم واجباتهم وحقوقهم من خلال فلسفة تربوية قانونية، يكون لها أثر إيجابي في السلم والتماسك المجتمعي.

الفرض:

تفترض الدراسة أن التربية والقانون يجمعهما مفهوم فلسفي عام، وبأنهما يمثلان ضرورات مهمة للمجتمع، فالتربية تُعد ضرورة إنسانية، أما القانون فهو يمثل ضرورة اجتماعية، وقد يساهم غيابهم في انتشار الفوضى داخل المجتمع، وبالتالي قد يكون لفلسفة التربية القانونية أثر إيجابي على التماسك المجتمعي.

المنهج: تعتمد الدراسة على المنهج التحليلي.
الدراسات السابقة:

- **دراسة: عائشة عبد الكريم الهذلي، وداد بنت مصلح الأنصاري (2025) م:** بعنوان تنمية المفاهيم القانونية والوعي بالقوانين لدى طالبات المسار العام بالمرحلة الثانوية في المملكة العربية السعودية: دراسة حالة النوعية مجلة جامعة الملك فهد عبد العزيز: العلوم التربوية والنفسية، السعودية. **هدفت الدراسة** للإشارة إلى تنمية الوعي بالقوانين لدى طالبات المرحلة الثانوية، والكشف عن العوامل المؤثرة في تنميتها، والوقوف على الصعوبات التي تواجه الطالبات في تنمية المفاهيم القانونية. واستخدمت الدراسة المنهج الكيفي (النوعي) المرتكز على جمع البيانات من مصادر متعددة لجمعها. **وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج:** أبرزها أهمية زيادة الوعي القانوني لدى الطالبات، وتضمن التربية القانونية عند تخطيط وتأليف المناهج الدراسية. **التعليق:** اتفقت الدراسة السابقة مع الدراسة الحالية فيما يتعلق بمتغير التربية القانونية، واختلفت عنها فيما يتعلق بمجتمع الدراسة. فالدراسة الحالية تبحث في دور التربية القانونية في الاستقرار المجتمعي. وقد استفدنا من الدراسة السابقة معرفة تأثير الوعي القانوني على الأفراد.

- **دراسة: نزار قشطة، مصطفى أحمد سالم الحبسي (2022) م:** بعنوان: التنشئة القانونية ودورها في زيادة الوعي القانوني. مجلة المفكر، المجلد 17، العدد 2، 2022م. **هدفت الدراسة** إلى تسليط الضوء على أهمية التنشئة القانونية، ودورها في الحفاظ على المجتمع وديمومته. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتوصيف الإشكالية وتحديد معالمها وتفكيك عناصرها. بالإضافة إلى استخدامها المنتج المقارن باعتباره يسقط الضوء على أكثر من نظام أو تجربة. **وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أبرزها:** أن التنشئة القانونية مرتبطة بالتنشئة الاجتماعية، وأن التنشئة القانونية تلعب دوراً تمهيدياً لتوفير الجانب السلوكي والمعرفي والثقافي الذي يتناسب مع وحدة المجتمع. **التعليق:** اتفقت الدراسة السابقة مع الدراسة الحالية فيما يتعلق بمتغير الأول وهو التربية القانونية، لكن اختلفت مع الدراسة الحالية حول بمتغير ضمان التماسك المجتمعي واستفادت الدراسة الحالية من الدراسة السابقة أن التنشئة القانونية لها علاقة بتكوين الوعي القانوني لفرد في المجتمع.

- **دراسة: حنان الدغمي، إبراهيم القاعود، ماجد زكي الجلاذ (2017):** بعنوان: دور جامعة اليرموك في تعزيز مفاهيم التربية القانونية من وجهة نظر طلبة الدراسات الاجتماعية. **هدفت الدراسة:** إلى التعرف على دور جامعة اليرموك في تعزيز مفاهيم التربية القانونية. في ظل قصور وعي طلبة الجامعات ببعض القوانين، وانخفاض وعي البعض بحقوقهم وواجباتهم، ما ينعكس سلباً على سلوكياتهم. وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أبرزها اهتمام أعضاء هيئة التدريس بتعزيز التربية القانونية. بالإضافة إلى أن اهتمام الطالبات في جامعة اليرموك بمعرفة القوانين أكثر من اهتمام الطلاب بمعرفتها. **التعليق:** اتفقت الدراسة السابقة مع الدراسة الحالية فيما يتعلق بمتغير البحث حول التربية القانونية، لكن مع الدراسة الحالية كونها تهتم بمتغير الاستقرار داخل المجتمع الذي يضمن وحدته وتماسكه.

فلسفة التربية ضرورة إنسانية

إن الفلسفة خلال بحثها في التحديات والصعاب التي تواجه الإنسان نجدها تنشد غاية أن يعمل الإنسان في أقواله وأفعاله وفقاً لمبحث القيم، ذلك المبحث الذي يهتم بالقيمة في جانبها المعنوي، مثل: قيمة الحق، قيمة الخير، قيمة الجمال، بالإضافة إلى القيم الثانوية مثل القيمة السياسية والقيمة الاقتصادية والقيمة التربوية كل ذلك يقوم على مبدأ البحث عما ينبغي أن يكون، أي أفضل ما يجب أن يكون عليه الشيء. كل تلك القيم هدفها تهذيب النفوس والعقول، لأن القيمة الفلسفية هي التي تحدد المعايير التي يقاس بها القول أو الفعل إن كان صواباً أو خطأ، فالقيمة هي فكرة أو مبدأ أو صفة تكون محل تقديرنا، وتمثل معياراً نحكم به على الأشياء أو الأفعال، وتحدد لنا الغاية التي نطمح إليها، وتيسر لنا تصور الحالة التي ينبغي أن تكون. كما تقوم بتوجيه سلوكنا باتجاه تحقيق الغاية التي تمثلها (أحمد، 2002، ص179) فمبحث القيم في الفلسفة كان هو الباب الذي دخلت منه النظريات والمذاهب الفلسفية، إلى عالم الفكر الإنساني، للبحث في السلوك الإنساني ودراسة الأخلاق، لوضع الأسس والمبادئ والمعايير التي تجعل حياة الإنسان في توافق وانسجام مع باقي أفراد مجتمعه. هكذا تعتبر التربية عنصراً رئيسياً يمكن من خلالها تقويم سلوك الفرد وضبط انحرافات، بناءً على ذلك وضع الفلاسفة أفكاراً وآراء حول التربية أهميتها للفرد.

تعرف التربية لغوياً: "رب" الولد: رب: وليه وتعهده بما يغذيه وينميه ويؤدبه (مجمع اللغة العربية، 2004: 321) **أما في الاصطلاح فالترربية يُقصد بها:** تبليغ الشيء إلى كماله، فهي تنمية الوظائف النفسية بالتمارين حتى تبلغ كمالها شيئاً فشيئاً (صليبا، 1982: 266) هكذا يصبح تعريف التربية على أنها "عملية تضم الأفعال والتأثيرات المختلفة التي تهدف إلى نمو الفرد في جميع جوانب شخصيته وتيسير به نحو الكمال عن طريق التكيف مع ما يُحيط به وما يحتاجه ذلك من أنماط سلوك وقدرات (جعيني، 2003: 43+)، كذلك جاء تعريف التربية من منظور إسلامي باعتبارها "الأداب والأخلاق والقيم السلوكية، التي تطبع حياة الإنسان وتعدده للتعامل مع الحياة بكل أبعادها وأفاقها بشكل سليم وتؤهله للمصير الطيب وفق معطيات الوحي ومسائل "النبوة" (القريشي، 2014: 7).

أما عمر الشيباني يعرف التربية بأنها مجموعة من المبادئ والمعتقدات والمفاهيم والفروض والمسلمات التي حدّدت في شكل متكامل مترابط متناسق لتكون بمثابة المرشد والموجه للجهد التربوي والعملية التربوية بجميع جوانبها وللسياسة التعليمية في "البلاد." (علي فرج، 2008: 131).

كما يعرف البعض على أنها: "مفاهيم تهدف إلى إيجاد وحدة متناسقة متكاملة بين المظاهر المختلفة للعملية التربوية وتوضيح معاني التربية وقرض القروض التي تقوم عليها المفاهيم" (التربوية (جعيني، 2003: 45).

إن التربية هي حتى يتمكن من الانسجام داخل جماعته والتكيف مع ثقافتها بكل ما فيها من قيم وأخلاق وسياسة واقتصاد وعلاقات اجتماعية ودين وقانون وتاريخ ولغة وآداب.

الجهد المبذول من الأسرة والمؤسسات التربوية التعليمية لتنمية إمكانيات الفرد وصقل مهاراته السؤال الذي يطرح نفسه هنا، ما علاقة الفلسفة بالتربية؟

يرى البعض أن العلاقة بين الفلسفة والتربية تعود إلى تاريخ قديم تمتد جذوره من أفلاطون إلى جون ديوي، وعند بعض الفلاسفة المعاصرين فإن أي عمل تربوي هو عملية فلسفية" (جعيني، 2003: 43)

منذ بداية تكوين التجمعات الإنسانية ظهرت الحاجة ملحة لوضع أطر وضوابط تنظيم حياة تلك التجمعات، وهذا ما سعت الفلسفة فيه حديثاً من نشأتها عليه فإن أهمية التربية للحياة الإنسانية يجب النظر إليها بطريقة فلسفية، لأن الطبيعة الإنسانية والأهداف التربوية والمعايير الأخلاقية والقيم الاجتماعية والتربوية ما موضوعات فلسفية تُعالج من منظور تربوي (جعيني، 2003: 44).

حتى يتحول الفرد إلى شخص اجتماعي لا بد وأن يمر بعملية تربوية، لكن تلك العملية لن تؤدي نتائجها السليمة إلا إذا تم توجيهها بشكل صحيح، وهذا لا يمكن بدون وجود الفلسفة لأنها " ضرورية في فهم أية نظرية تربوية ومعرفة أساسها، وأهدافها، فالتربية هي العمل الذي يحول كائننا إنسانياً أن ينمي استعداداته الجسدية والفكرية كما ينمي مشاعره الاجتماعية والأخلاقية في سبيل إنجاز مهمته كإنسان (الأعسم، 2002: 705).

الفلسفة تؤثر في العملية التربوية باعتبار الأولى أداة لتوجيه الثانية، إن التربية بحكم طبيعتها إذ تتجه إلى إجراءات عملية، فإن ذلك لا بد وأن يستند إلى وجهة نظر إلى فكرة إلى فلسفة إلى إطار فكري، أي كانت التسمية فهي كلها تعبر عن حالة ضرورة تكمن في خريطة فكرية، بناءً عليها يحولها المربي إلى سلوك بشري (علي، 1995: 18) السلوك الإنساني كان ولا زال أحد أهم مواضيع الفلسفة بشكل عام، ومبحث القيم بشكل خاص، من خلال مبدأ البحث عما ينبغي أن يكون، فالفلسفة منذ القدم اهتموا بالسلوك الإنساني من خلال البحث في الأخلاق والحق، وهدف ذلك هو فهم الطريقة المثلى لعيش الأفراد سوياً، حيث " تساعد فلسفة التربية على فهم التربية وتعديلها، بالإضافة إلى اتساقها كلها وتوضيحها بصورة أكثر عمقا وتساعد أيضاً على معرفة أنواع النشاط الإنساني الأساسية، ومعرفة الحياة وكيفية التعامل مع الآخرين بعيداً عن الأناية" (جعيني، 2003: 45)

قام جل الفلاسفة بالتأكيد على دور التربية وأهميتها في التنمية الإنسانية للمجتمع، حيث قام أفلاطون بالاهتمام بالتربية من خلال العملية التعليمية التي تقوم على أساس أخلاقي، فهو يقول " أن السلوك (التربية) لا يمكن فصلها عن القيمة الأخلاقية وأن الإنسان بآرائه الحرة ومسؤوليته هو من يختار أفعاله، والأصل في القدرة على الاختيار الصحيح هو التربية الأعسم، 2002 (689)

إن الفرد المتحصل على قدر عال من التربية والمبنية على القيم الأخلاقية لا بد وأن تكون في الغالب قراراته- سليمة، لأن التربية تعمل داخل ثقافة الفرد مثل أداة التوجيه، والتي تعمل على تحديد الأهداف الصحيحة وتفرزها عن الأهداف الخاطئة، فمعظم الدول التي يغيب عنها دور التربية السليمة يعمر الفساد والانحراف حيث أمن أفلاطون ب قدرة التربية على علاج الفساد وتبدأ منذ الطفولة وتبصر الناس بفن السلوك، شرط أن يكون ذلك مبنياً على المعرفة فهي مؤثرة في بناء شخصية الفرد " (جعيني، 2004: 112).

أما أرسطو والذي يمثل الاتجاه الواقعي الفلسفة، وهو هنا يختلف عن مثالية أفلاطون، فقد وضع نظريات في التربية لا زال أثرها إلى الآن في العمليات التربوية التعليمية، كما أنه جعل من التربية ترتبط بالسياسة فقد " اعتبر أن أسمى الفنون السياسية التي هدفها إعداد المواطن الصالح تحقيق الحياة الصالحة من خلال التربية. " (جعيني، 2004: 136)

بمعنى أن أرسطو يرى أن الدولة من خلال اهتمامها بالعملية التربوية والتي تعتمد على الفضيلة – أو ما يسميها بالوسط الذهبي الذي تقع بين رذيلتين – سيكون في الإمكان بناء شخصية صالحة تدعم حياة اجتماعية مستقرة، وبالتالي استقرار مجتمعي ضامن لحياة سليمة لقد سار معظم الفلاسفة باختلاف مشاربهم ومذاهبهم على هدي الفلسفة اليونانية فيما يتعلق بأهمية التربية باعتبارها ضرورة إنسانية، مثلاً يقول توما الأكويني " بالتربية كترويض عقلي " (جعيني، 2004: 136) حيث تقوم بتهديب النفس وصقل العقل حتى يستطيع التكيف. مع متطلبات المجتمع.

كما إن الفكر الفلسفي الإسلامي لم يبخل عن تقديم الآراء حول أهمية التربية، حيث لا يخفى على أحد أن نبياً محد عليه الصلاة والسلام، رسول الدين الإسلامي جاء ليوقظ العقول ويظهر النفوس من خلال منهج تربوي صالح لكل زمان ومكان، ولقد استخدم الفلاسفة المسلمون طريقة منهجية لتصنيف العلوم والمعارف الإنسانية، وكان للتربية نصيباً في اهتماماتهم، بحيث اعتبروها مهذبة للسلوك وأساسها الأخلاق، هكذا رأى معظم الفلاسفة المسلمين أن الأخلاق أحد العلوم العملية المهمة، فنجد ابن سينا يرى " أن الأخلاق علم تدبير المنزل" (عباس 2009: 57)، قد يكون ابن سينا يقصد بأنها تدبير المنزل كناية على أن التربية بدايتها لا تكون إلا من داخل الأسرة؛ فالوالدان لا ينتظم منزلهما إلا إذا أنشأ أبنائهما على الفضيلة والأخلاق، لذا عليهما التركيز على مرحلة الطفولة عند الأبناء، لأن ابن سينا " جعل الحياة العمرية للطفل هي المرأة التي تظهر عليها ميوله واتجاهاته، وعلى المربي أن يوجه الطالب كل حسب توجيهه وإعداده إعداداً صحيحاً الأعسم، 2002: (689).

وتميزت الفلسفة الحديثة كونها أنتجت العديد من المذاهب التربوية تمثلت عند فلاسفة أمثال كانط، روسو، ديكارط وديوي، والذين اتفقوا على ضرورة الاهتمام بالتربية وإعطائها قدرًا كبيرًا من العناية، فمثلا إن ما يميز الإنسان عن الحيوان هو أن الإنسان لا يستطيع أن يصبح إنسانا إلا بالتربية (الأعسم، 704: 2002) وهنا يقر ديكارط بأهمية الإرادة والفكر الخال من الأهواء والخرافات، معتمداً في ذلك على مبدأ الكوجيتو (أنا أفكر إذن أنا موجود).

لكن روسو بالإضافة إلى فلسفته حول السياسة، فقد تم تصنيفه فيلسوفاً تربوياً، حيث وضع مجلداً كاملاً أطلق عليه اسم (التربية، أو أميل)، فقد وضع شرطاً مفصلاً للدور الذي تؤديه التربية بداية من تربية الأم وصولاً إلى تربية النشء، فهو يقول في كتابه أميل: "نحن نولد ضعفاء، ونحن محتاجون إلى القوة ونحن إذ نولد خالين من كل هذا فإننا نحتاج إلى العون ونحن نولد بلهاء فإننا نحتاج إلى الإدراك، كل ما ليس لدينا عند ولادتنا، وكل ما نحتاج إليه، إذا كان عظيماً فإننا نناله بالتربية (روسو، 2019: 20) إذن التربية هي التي تشكل الهوية الإنسانية للأفراد عند روسو، لكن التربية عنده لا تكون دفعة واحدة، بل من خلال عملية تعليمية تدرج فيها المعارف للنشء، حتى تتمكن عقولهم من الإدراك والفهم السليمان.

أخيراً نجد أن جون ديوي أحد مؤسسي وبيّن أن التربية عملية اجتماعية ولها قدرة على التغيير، وأنها ظاهرة طبيعية في الجنس البشري، وأنها تعتمد على جانبين اجتماعي ونفسي دون إخضاع أحدهما للآخر" (جعيني، 2002: 193)، عليه فقد تم التأكيد على دور التربية في عملية التغيير، سواء للفرد أو الجماعة، باعتبار أن تأثيرها مزدوج ويعمل على الجانبين النفسي (الفرد) والاجتماعي (الجماعة).

الفلسفة البرجماتية فقد "ركز على الصلة الوثيقة بين الفلسفة والتربية هكذا أضحت التربية حاجة ملحة للوجود الإنساني، فالفرد لا يكتمل دوره في المجموعة الإنسانية إلا إذا تمت تربيته وتهذيبه وتعديل سلوكه حتى يستطيع التكيف والتأقلم مع باقي أفراد جماعته، فكل الجماعات في الكائنات الحية (إنسان - حيوان - نبات) لديها أسلوب أوجدته لها الطبيعة يجعلها منسجمة داخل جماعتها، لكن الإنسان اختلف عن الحيوان والنبات كونه استطاع أن يطور تلك الفطرة الطبيعية ويشكلها حتى يتمكن هو بذاته من التطور والتقدم. إذن فلسفة التربية ضرورة إنسانية، وهي ضرورة ملحة يجب أن تعول المجتمعات الإنسانية على تفعيلها على أصول سليمة.

فلسفة القانون ضرورة اجتماعية:

لقد شغل القانون بتاريخه ونظرياته اهتمام الفلاسفة على من عصور التاريخ الإنساني، حياة استحوذت على نظرياتهم وتشكلت فلسفات عديدة حول القانون منذ الاستقرار الإنساني في مجتمعات كبيرة عرفها التاريخ باسم الإمبراطوريات، ولا زال أثر الملك الآراء والمذاهب إلى وقتنا الحاضر.

لقد اعتبر القانون منذ الحضارات القديمة عنواناً للتقدم وأسناناً أبناء الدولة القوية، تلك الحضارات وضعت قواعد تنظيم الحياة الإنسانية بما فيها من علاقات وتفاعلات اجتماعية وسياسية واقتصادية، وخير مثال على ذلك شرائع حمورابي التي وصل أثرها، صولون، الذي أثر بدوره في القانون الروماني الذي ساهم في أن تظل الإمبراطورية الرومانية تحكم أكثر من نصف العالم لعشرات السنوات.

كل ذلك أثرت فيه المذاهب الفلسفية، وساهمت في تشكيل بعضاً من ضوابطه، حيث إن فلسفة القانون يمكن تعريفها بأنها "الدراسة التي تتناول الأسس الأولية الكامنة فيما وراء الظاهرة القانونية عن طبيعة وتهدف إلى الوصول إلى قانون تحقق فيه الغايات النهائية للإنسان من خلال القانون ومنهجه والقيم القانونية." (محمد، 1367: 2010)

هكذا يتضح أن فلسفة القانون هي البحث عن العدالة الإنسانية، والحق والواجب والحرية والمساواة والإنصاف، هذه المبادئ تمثل قيماً قانونية عمادها الدين والأخلاق وفكرة القانون الطبيعي. إن الأسرة - وهي النواة الأولى للجماعات - لتنتهز وتهدم إذا غابت فيها الضوابط وانعدام الرادع، والقانون هو الأساس المتين الذي تستقيم به الأفعال والسلوك الإنساني. يُعد اقتراح الفلسفة بالقانون أمراً شاع في بدايات الفلسفة اليونانية، حيث إن سقراط اعتبر أن الانصياع لقانون الدولة حتى وإن كان ظالماً يعبر عن الانضباط والالتزام والمسؤولية عند المواطن الصالح أما أفلاطون فقد وضع محاورة القوانين لاعتقاده بضرورة الالتزام به، ولأنه يرى أن الاجتماع الإنساني شيئاً ملحاً، وأساسياً، لأن الإنسان بدون جماعة هو عاجز عن تلبية متطلباته، ولأن تلك المتطلبات قد تتضارب، فقد رأى "إن سيادة القانون في الدولة هي الوسيلة العملية الوحيدة لتحقيق الحياة الفاضلة، لأنه عندما يهذب الإنسان يكون أفضل من الحيوانات، لكن عندما ينحرف عن القانون والعدل يكون أسوأها جميعاً محمد، 2010: 1371).

أيضاً رأت المدرسة الرواقية - والتي تعتبر فلسفتها أساس لقانون الروماني - أن الإنسان تجمع علاقة ضرورية. مع القانون، بمعنى "أن هناك علاقة بين الطبيعة والقوانين العامة التي تحكم حياة الفرد" (الشاوي، 2015: 437) لأن القوانين التي تحكم الطبيعة تؤثر في الإنسان، فهو جزء من الطبيعة التي يعيش فيها وبها الذكاء.

يرى توما الأكويني أن السلوك الإنساني أساسه العقل، فالكائن الحي (الإنسان) هو كائن ذكي وعماد ذلك هو العقل، لكنه يرى أيضاً أن "القاعدة التي تحكم الأفعال البشرية ليست شيئاً آخر غير القانون" (الشاوي، 2015: 439). هكذا يؤسس الأكويني السلوك الإنساني على أساس قاعدي مستمد من القانون الذي هو ضابط ومنظم لذلك السلوك.

- لقد اهتمت الفلسفة الحديثة أيضا بالدراسات القانونية، وأكدت على ارتباطها بمفهوم القانون الطبيعي (*) والأخلاق (**). فالقانون صدرت بعضا من قواعده وضوابطه من الأخلاق والقانون الطبيعي، وهذا يرى لوك أن "القانون الطبيعي هو القاعدة الخالدة للناس جميعاً، وهو قانون العقل والعقل هو قاعدة القياس المشتركة التي أعطاه الله سبحانه للجنس الإنساني" (نتاغو، 2014: 84)

ذلك القانون الطبيعي الذي يسلم به الإنسان، لأن القواعد التي يستمدّها منه تمثل قيماً عالمية لها من الاحترام والالتزام في الضمير الإنساني سمة لا يمكن نكرانها أو رفض حقيقتها، فإله ميز الإنسان بالعقل، والعقل استنبط تلك القواعد من قانون أزلي ثابت.

فإذا كان العقل هو الذي يهتدي بالأخلاق والقانون الطبيعي ويضع القوانين التي تحكم العلاقات الإنسانية، فهو يحتاج إلى أن يكون ذا إرادة حرة تمكنه من تفعيلها - القوانين - بالإضافة إلى واجب الالتزام بها وطاعتها، لذلك يرى روسو ضرورة أن تكون الإرادة الإنسانية حرة ذات سيادة ومستقلة عن الأهواء والميول الفردية، فهو يقول: "لما كانت الإرادة العامة صاحبة التشريع ومقررة القوانين التي تهم الشعب وتعمل على المحافظة عليه، فمكّانة القانون لا تقل أهمية عن مشروعيتها. (إسماعيل، عثمان 2006: 130) إن روسو يجعل من القانون هدفاً وغاية فهو يرمي إلى تنظيم المجتمع وغايته حماية الشعب من السلطان الجائر، هكذا جعل الإرادة العامة للدولة تقف على قدم المساواة مع القانون، بحيث لا يعلو أحدهما على الآخر.

يرى الفقيه القانوني اهرنج " أن القانون ليس نظاماً شكلياً للأحكام، بل طريقة رئيسية في تنظيم المجتمع " (الويد، 1981: 247) فالقانون عنده أسلوب ذو أهمية للنظام الاجتماعي فالأفراد لا يمكنهم ضبط علاقاتهم دون وجود تلك الطريقة التي تلزم كل الأطراف في المجتمع بالانصياع لها.

هكذا يظهر جلياً أن القانون المجتمع ظاهرتان طبيعيتان وجودهما مترابط ومتلازم، فوجود المجتمع يستلزم وجود القانون، والقانون مرتبط بالمجتمع، إذن القانون في بعض تفاصيله هو فلسفة قانونية تمثل ضرورة اجتماعية. **فلسفة التربية القانونية:**

ترتبط التربية بالقانون، فالتربية يمكن اعتبارها أداة مهمة لتثبيت طاعة القانون عند الغرب، كما أن القانون يُعد أداة تستخدمه التربية في بناء مجتمع مستقر ومنسجم اجتماعياً، وإذا سلمنا بأن التربية ظاهرة اجتماعية قديمة في المجتمع، فيجب أن تؤمن بأن القانون ظاهرة تربوية اجتماعية إن الأساليب التعليمية التي ترى بأن النظام التربوي الذي يستند إلى قواعد قانونية تعتبر أساليب سليمة لأن ذلك النظام ضروري ومهم لبناء مجتمع تسوده مبادئ الاخلاق واحترام حقوق الإنسان، وتُحقق فيه مبادئ المساواة بين أفرادها من الممكن القول بأن العلاقة بين التربية والقانون علاقة جدلية تبادلية، فكل منهما يتوقف على الآخر ويتأثر به ويؤثر فيه. فالقانون أو ما يسمى بدولة القانون لا تكون إلا في مجتمع تسوده التربية الصحيحة كما إن التربية لا تؤتي ثمارها وليست ذات جدوى إلى في جود دولة القانون.

إن التربية من خلال العملية التعليمية تؤسس لنمو ثقافة القانون والالتزام به عند الأفراد، فالنشء لا بد أن يحظى بأساليب تربوية تدعم نجاح ذلك التأسيس من خلال نشر الثقافة القانونية.

فالقانون يدخل في جميع مجالات الحياة الإنسانية من الناحية الشخصية للفرد وصولاً إلى النواحي الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، فإذا كان الأمر كذلك، عليه يستوجب طرق تربوية تعمل على ترسيخ دور القانون والالتزام بطاعته الفلسفة التربوية أدت وما زالت تؤدي إلى الآن دوراً بارزاً في تعليم الأجيال المبادئ الأخلاقية والحقوق والواجبات والثوابت مثل الحق والحرية والمساواة، ولا بد لتلك الفلسفة من التأكيد على التربية القانونية من خلال تعليم النشء وكافة أفراد المجتمع على احترام القانون.

هكذا يصبح القانون فلسفة ثابتة عند أفراد المجتمع يؤمنون بتعاليمه ومدركين بأنهم جميعاً سواسية أمامه، بالتالي تتحول فلسفة التربية القانونية إلى أسلوب حياة، إن أهمية التربية للحياة الإنسانية يجب النظر إليها بطريقة فلسفية، " لأن الطبيعة الإنسانية والأهداف التربوية والمعايير والأخلاق والقيم الاجتماعية والتربوية ما هي إلا موضوعات فلسفية تعالج من منظور تربوي (جعنيني، 2004: 44).

إن القانون يحتاج إلى أسلوب تربوي يحدد للإنسان سلوكه ومواقفه مع أفراد مجتمعه، بحسب ثقافة كل مجتمع، ويحدد منظومته القيمية التي يؤمن بها المجتمع - بحسب دينه وعاداته وتقاليده - فالتربية بيئة اجتماعية تعليمية ينمو فيها القانون وتؤسس لبناء قاعدة فلسفة التربية القانونية، التي هي ركيزة مهمة لأي مجتمع.

* المترف القانون الطبيعي: ويشير التعبير في هذا المعنى إلى قانون معياري بقدر ما يشير إلى قانون (علمي) أي واحد أو أكثر مما الذي يعمل تكون صحته ملازمة للطبيعة البشرية (الشتين، 1994: 78).

** الأخلاق هي: شكل من أشكال الوعي الإنساني، يقوم على ضبط وتنظيم سلوك الإنسان في كافة مجالات الحياة الاجتماعية بدون استثناء. (حسيبة 2009: 40)

أثر فلسفة التربية القانونية في التماسك المجتمعي:

ظل الإنسان وما يزال منذ وجوده الأول يعيش في مجموعة يحتويها المجتمع، ف يعيش الإنسان خارج ذلك الكيان أمر مخالف لما جبلت عليه فطرة الإنسان، " فالمجتمع كيان يتكون من أفراد يعون ويدركون ما يريدون". (الشاوي، 2015: 9) ولكي يستمر هذا الكائن الاجتماعي، هذا المجتمع، فالأمر يقتضي ألا يقوم الأفراد المكونون له بما من شأنه أن يمس حياة هذا الكائن الاجتماع وإلا استعم الفوضى.

المجتمع عبارة عن أفراد ومؤسسات تجمعهم علاقات وبناءات وتنظيمات وتفاعلات اجتماعية، كل ذلك يحتويه الإطار الكلي لما يسمى بمفهوم الثقافة، والتي تشمل اللغة والتقاليد والأعراف والدين والقانون والعلوم والآداب وغيرها، كل ذلك لا بد أن يكون منسجماً ومتربطاً ومتوافقاً حتى تدوم كل تلك العلاقات والتنظيمات والتفاعلات والمؤسسات، وهذا ما يطلق عليه مفهوم التماسك المجتمعي.

يعتقد مفكرو علم الاجتماع أن التماسك كمصطلح علمي يدل على الرابطة أو الدعامة أو الضبط أو الأحكام الذي يحافظ على البناءات والتنظيمات الاجتماعية مستقرة، فكلمة التماسك من الناحية السيسولوجيا زيادة العلاقات الموجبة التي تدور في المحيط الداخلي للجماعة، فكلمة ازدادت هذه العلاقة ازداد تماسك الجماعة (بدوي، 1986: 68)

المجتمع كيان متداخل ومتشعب، بالإضافة إلى أنه كيان معقد، لذلك يجب أن تكون هناك رقابة أو ضبط، ويقصد بالضبط في العلوم الاجتماعية عملية " ضبط وتوجيه السلوك من الناحية السلبية أو الإيجابية، والضبط قد يكون رسمياً كالقوانين، أو غير رسمي كالتقاليد" (بدوي، 1986: 85). إن غياب الضوابط الاجتماعية أو السياسية أو الاقتصادية أو القانونية يؤدي إلى تضارب العلاقات والمصالح والعمليات الاجتماعية بين أفراد المجتمع، بالتالي يهدد التماسك المجتمعي بما فيه من تنظيمات ومؤسسات وبنى اجتماعية، لأن الضبط الاجتماعي كمفهوم له دور مهم في العمليات الاجتماعية، " يشير إلى مجموعة من القيم والمعايير التي تساعد على تخفيف أو إلغاء التوترات والصراعات التي تنشأ بين الأفراد حتى يمكن تحقيق التماسك بين الجماعات وتسهيل إجراءات التواصل بينها" (عمر وآخرون، 2000: 264).

إن الفرد في غياب الرادع الاجتماعي أو السياسي أو القانوني قد ينحرف سلوكه داخل الجماعة؛ الأمر الذي يؤدي إلى هيمنة مجموعة على أخرى أو فرد على آخر ما يهدد الاستقرار والأمن الاجتماعيين؛ الأمر الذي ينعكس سلباً على تنمية وتطور المجتمع.

التماسك المجتمعي: " يعني تلك الروابط القوية والعلاقات الموجبة الناتجة عن تفاعلات الأفراد في إطار المجتمع، الشكل الذي يجعل الأداء الوظيفي يسير نحو المزيد من التفاعل، ويعمل على استقرار النظام الاجتماعي مشكلاً وحدة اجتماعية ثقافية متينة". (الطيب، 2005: 36).

كما إن وسائل الضبط في المجتمع والتي من أهمها الدين والقانون والعرف والرأي العام، وغيرها دوراً مهماً في تنظيم المجتمع وتنسيق النشاط بين أفراد. (عمر وآخرون، 2000: 265). إن فلسفة التربية القانونية لها دور فاعل في الحفاظ على التماسك المجتمعي باعتبار أن التربية وسيلة من وسائل تهذيب النفس وتنمية العقل والقانون يعتبر ضابط من الضوابط الاجتماعية.

إن التربية وكما سبق الذكر تعمل على تحويل الفرد من كائن فطري إلى كائن مكتمل الشخصية يملك مهارات عقلية تمكنه من الاندماج مع باقي أفراد مجتمعه، تلك العملية التربوية إذا ما ارتبطت بالقانون. وعملت على زيادة ثقافة الفرد بالمفاهيم القانونية سيعود على المجتمع بأن يصبح متكون من أفراد يستوعبون حقوقهم وواجباتهم اتجاه أنفسهم واتجاه الآخرين ونحو مجتمعهم.

إن الفرد الجاهل بحقوقه وغير المدرك لواجباته هو شخص سلبي يشكل عامل هادم للتماسك المجتمعي؛ ذلك أن هذا الشخص لديه خلط بين حقه وواجبه، كما إنه قد يستعمل في كثير من الأحيان الحرية كحق بأسلوب سلبي، حيث أنه يتعدى على حقوق غيره ويقص من حرياتهم لأنه يجهل المبدأ القائل أن حريته تتوقف على أعتاب حريات الآخرين.

إن الفرد غير المدرك لمبادئ دستور بلاده هو في الحقيقة يجهل نوع العلاقة التي تجمعها مع الممسكين بزمام السلطة، وقد يعتقد بأن أولئك الأشخاص لديهم كامل الصلاحيات في إدارة السلطة كما يشاؤون، وبأن عليه هو وغيره من الأفراد (المحكومين خدمتهم؛ لأنه لا يدرك بأن أولئك الأشخاص الحكام) يمكن محاسبتهم أو عزلهم إذا ما أساؤوا استخدام سلطاتهم، كما إنه لا يعرف بان أولئك الحكام عليهم واجب خدمة أفراد المجتمع (المحكومين) وليس العكس.

بالإضافة إلى أن الفرد غير المطلع على القوانين الاقتصادية من ناحية قانون الضرائب وقانون حق الامتلاك قد يتحول إلى شخص يساهم في زيادة الفساد الاقتصادي ما يترتب عليه من فساد سياسي. كما أن غياب الوعي لدى الأفراد بأهمية مشاركتهم في العمليات الانتخابية ينعكس على نوعية الأشخاص الذين يحكمون الدولة ويسيطرون على مؤسساتها، بالتالي يؤدي إلى فساد النخبة الحاكمة، حيث يعد فساد النخبة أحد متغيرات وآليات الأداء السلبي للنظام السياسي، الذي يمكن أن يعتبر بدوره متغيراً أصيلاً لانهيار التماسك الاجتماعي. (الشاوي، 2015: 33)

في العموم إن معظم الجهل عند الأفراد في الشؤون القانونية ينحصر بعدم معرفتهم بنصوص دساتيرهم وقوانين مؤسسات بلادهم، ما يجعلهم يتخطون في إدارة علاقاتهم وأعمالهم وتصريف شؤونهم، ما يؤدي إلى الانحراف في السلوك، وقد يتطور الأمر إلى حد ظهور العنف داخل المجتمع وانتشار الجريمة.

إن ظهور المشكلات الاجتماعية مدعاة إلى تدهور التماسك المجتمعي؛ لأن المشكلة الاجتماعية كما يعرفها العلماء والفلاسفة " تمثل اضطراباً أو تعويقاً لسير الأمور، وهذا يولد نوعاً من المفارقات بين المكونات والمستويات المرغوبة من قبل الأفراد في المجتمع." (عمر وآخرون، 2000: 365). من الممكن القول بأن المشكلات الاجتماعية لها دور في دفع المجتمع نحو التغيير، وبالتالي التطور لأنها تجعل الجماعة تبحث عن سبل معالجتها؛ الأمر الذي يؤدي إلى اكتشافات جديدة تعمل على تغيير المجتمع، لكن ذلك لا يحدث دائماً لأن المشكلات قد تساهم في أحياناً أخرى إلى هدم التماسك المجتمعي. بعض الباحثين في علم الاجتماع أو علم النفس قد يفسرون الانحراف والمشكلات الاجتماعية والجريمة وفقاً لأسس اجتماعية مثل: الفروق الطبقة بين الأفراد، أو تأثير البيئة والعوامل الوراثية، أو أسس نفسية مثل الاختلافات الفكرية، أو الاتجاهات السلوكية، لكن يمكن أن يضاف إلى ذلك غياب فلسفة التربية القانونية في أدبيات التنشئة الاجتماعية والسياسية والتعليمية، ما يخلق فجوة بين الفرد والقانون.

إن أفراد أي مجتمع هم في حاجة ماسة إلى تعميم أساليب تربوية قانونية تحمل فكراً فلسفياً يهدف إلى تنمية الأفراد من الناحية القانونية، لأنه وكما يقول ديكرت: إن المرء الذي يحيا دون تفلسف هو بالطبع كمن يظل مغمضاً عينيه لا يحاول أن يفهمهما، كذلك الفرد الذي لا يعرف فلسفة التربية القانونية هو شخص عيناه مغلقتان لا يدرك ما له وما عليه. إن إدراج الفلسفة التربوية القانونية في مناهج التعليم يساهم في تفتيح الأذهان وتهذيب النفوس " لأن ارتباط القانون بالتربية يساعد كثيراً على جعل القانون موضع احترام ويسهل القبول به والانقياد إلى أحكامه بالتربية التي تنتج إقناعاً بشرعية القانون تؤدي بالضرورة إلى توفير الرضا بما يعززه " (القرشي، 2014: 189).

إن فلسفة التربية القانونية تساهم في إدراك الأفراد لحقوقهم وواجباتهم الأمر الذي يؤدي إلى معرفتهم بحدود تلك الحقوق وأهمية تلك الواجبات لأن ذلك يساعد على التماسك المجتمعي والضبط الاجتماعي، حيث يتفق معظم علماء الاجتماع والتربية على أن التربية والقانون هما من أهم وسائل الضبط الاجتماعي " لأن الضبط آلية رمزية تحدث ضغطاً نفسياً من شأنه توفير الامتثال إلى المعايير والنظم، ومن ثم تحقيق السيطرة على نزاعات الانحراف (القرشي، 2014: 45). يتضح أن التنشئة التربوية القانونية لا تعد مجرد عملية تعليمية موجهة لنقل المعرفة بالقوانين بل هي صيرورة فلسفية واجتماعية تسعى إلى بناء مواطن مترك الدورة الاجتماعي والسياسي والقانوني مواطن واع بأهمية احترام النظام بوصفه ضرورة وجودية لتحقيق الاستقرار والتماسك المجتمعي.

أن الوعي القانوني هو عملية مكتسبة وليست فطرية، لأنه ثمرة التفاعل بين المؤسسات التنشئة الاجتماعية والقانونية داخل المجتمع، وهذا لا يتحقق إلا عندما يدرك الفرد أن لديه التزام ديني وأخلاقي لا يمكن التوصل منه، هذا الالتزام الداخلي المتناغم مع القواعد والضوابط القانونية هو الدرب الي سيوصل الأفراد إلى تحقيق التماسك المجتمعي.

الخاتمة:

خلصت الدراسة إلى أن التربية والقانون يجمعهما ترابط قوي كونهما يهتمان بمواضيع مثل النظم والمؤسسات والبنية والتفاعلات الاجتماعية. كما إنهما يدوران في دائرة الفلسفة من حيث تأثرهما بمذاهبها ومدارسها المختلفة، فهما ينشدان من خلالها الوصول إلى أفضل السبل التي تحافظ على التماسك المجتمعي. فالفلسفة من خلال مبحث القيم فيها تحاول وضع النظريات وتقديم الآراء حول أفضل ما ينبغي أن يكون عليه الفعل أو السلوك. إن المجتمع عبارة عن كيانات لكل منها منظومته الخاصة به، وحتى يحدث التوافق بينها بعيداً عن الصراع والتنافس السلبي ويظل تماسكها الذي يحافظ على الكيان الكلي للمجتمع لا بد وأن يهتم المنظرون والتربويون بتفعيل دور فلسفة التربية القانونية عند النشء.

النتائج:

من خلال النظر في أثر فلسفة التربية القانونية على المجتمع واستقراره توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن فلسفة التربية القانونية لها أبعاد تؤثر إيجاباً في حال حضورها وتؤثر سلباً في حال غيابها. فمثلاً البعد الاجتماعي الذي يساهم في التماسك والوحدة المجتمعية، وكذلك البعد السياسي الذي يحمي المجتمع من الانجرار نحو العنف والحروب الأهلية، وإيضاً البعد التنموي الذي لا يقل أهمية عن غيره من الأبعاد، فهو يساهم في تطور المجتمع وتقدمه وزيادة العملية الإنتاجية. بالإضافة إلى البعد الأمني وهو الأساس الذي وجدت المجتمعات لتحقيقه، فوجود الفرد داخل الجماعة لأن الأخيرة تكفل أمن وسلامة الأول. عليه يجب أن تعمل المؤسسات التربوية في الدولة على الاهتمام بفلسفة التربية القانونية، لتساهم في نشر الوعي القانوني بين الأفراد ما ينعكس على العمليات الاجتماعية داخل المجتمع. إن فهم الفرد للنصوص القانونية في دولته يحتاج إلى تدريسه فلسفة التربية القانونية، التي دورها هو توعية الفرد بواجبه وحقه، هذه التوعية تؤثر في مدى إدراكه لحدوده في تعاملاته مع باقي أفراد المجتمع. كما أن فلسفة التربية القانونية تخلق جواً من التكامل والترابط بين أفراد المجتمع ما يساعد على استدامة الاستقرار المجتمعي فيه.

التوصيات:

في ضوء النتائج السابقة توصي الدراسة بالآتي:

1. ضرورة الاهتمام بالتنشئة القانونية، وتضمينها في المناهج التربوية. حتى يدرك الفرد منذ الصغر ما عليه من واجبات وما له من حقوق، بأسلوب تربوي فلسفي مبسط.
2. ربط منظومة القيم الأخلاقية بمنظومة القواعد القانونية.
3. على وزارة التعليم الاهتمام بمواضيع فلسفة التربية وتضمينها للمناهج التعليمية.

قائمة المراجع:

1. أحمد عزمي طه السيد (2003). الفلسفة مدخل حديث (ط 1) الأردن عمان، دار المناهج.
2. إسماعيل، فضل الله محمد (2006) نظرية القانون الطبيعي في الفكر السياسي الغربي (بدون ط). مصر. الإسكندرية. مكتبة بستان المعرفة.
3. الأسم، عبد الأمير، وآخرون (2001) الفلسفة والإنسان العربي في القرن الحادي عشر (1) العراق - بغداد بيت الحكمة
4. الشنتين، جان بيتك، وآخرون (1994). قاموس الفكر السياسي (بدون ط) الجمهورية العربية السورية. ترجمة: أنطوان حمصي). منشورات وزارة الثقافة.
5. (الشواي، منذر) (2015) الإنسان والقانون (1) العراق بغداد. الذاكرة للنشر والتوزيع.
6. الطيب، مولود زايد (2007) العولمة والتماسك المجتمعي (ط2) بنغازي. دار الكتب الوطنية.
7. القرشي علي (2014). بين التربية والقانون (1) قطر، الدوحة. وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.
8. بدوي، أحمد زكي (1986) معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية (ط بدون). بيروت. مكتبة لبنان.
9. تناعو، سمير (2014) جوهر القانون (1) الإسكندرية مكتبة الوفاء القانونية.
10. جعليني، نعيم حبيب (2004) الفلسفة وتطبيقاتها التربوية (1) الأردن عمان - دار وائل للنشر والتوزيع.
11. حسبية، مصطفى (2009) المعجم الفلسفي (1) الأردن عمان دار أسامة للنشر والتوزيع.
12. روسو، جان جاك (2019). العقد الاجتماعي (ط بدون الاسكندرية (ترجمة: عادل زعيتر) مؤسسة الهنداوي.
13. صليبا، جميل (1982) المعجم الفلسفي (ط بدون لبنان بيروت دار الكتاب اللبناني).
14. عمر، معين خليل، وآخرون (2000). المدخل إلى علم الاجتماع (2). الأردن عمان. دار الشروق للنشر والتوزيع.
15. علي، سعيد إسماعيل (1995). فلسفات تربوية معاصرة (ط بدون) الكويت. عالم المعرفة.
16. علي، سعيد إسماعيل، فرج، هاني عبد الستار (2008) فلسفة التربية تأصيل وتحديث (ط بدون) المعهد العالي للفكر الإسلامي.
17. عطيتو، حربي عباس (2009). مدخل إلى الفلسفة ومشكلاتها (ط بدون). دار المعرفة. الجامعية.
18. لويد، دينيس (1981). فكرة القانون (ط بدون). الكويت. (ترجمة: سليم السويس) عالم المعرفة.
19. مجمع اللغة العربية (2004) المعجم الوسيط (طه). القاهرة مكتبة الشروق الدولية.
20. محمد، فايز محمد حسين (2010). فلسفة القانون ونظرية العدالة الإسكندرية مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية. العدد الثاني.